

(تقرير الربع الثالث من عام 2020)
من 2020/9/30-2020/7/1



Building Bridges not Walls
نبني الجسور لا الحواجز

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابى والخدمى لمختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل متناهى الصغر.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

إعداد/ الإدارة المركزية للبحوث والسياسات

القرية الذكية. مبنى 137 - الجيزة

رقم بريدي: 12577

تليفون : 35370040 +202

فاكس : 35370041 +202

للاطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكتروني للهيئة:

www.fra.gov.eg



محتويات التقرير

4.....	أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية.....
4.....	1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)
5.....	2. تطور النشاط في السوق الثانوي.....
10	ثانياً : شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاون
14	ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري
18	رابعاً: التأجير التمويلي.....
21	خامساً : نشاط التخصيم
25	سادساً: تطور نشاط التمويل متناهي الصغر.....
32	سابعاً: أخبار الهيئة.....

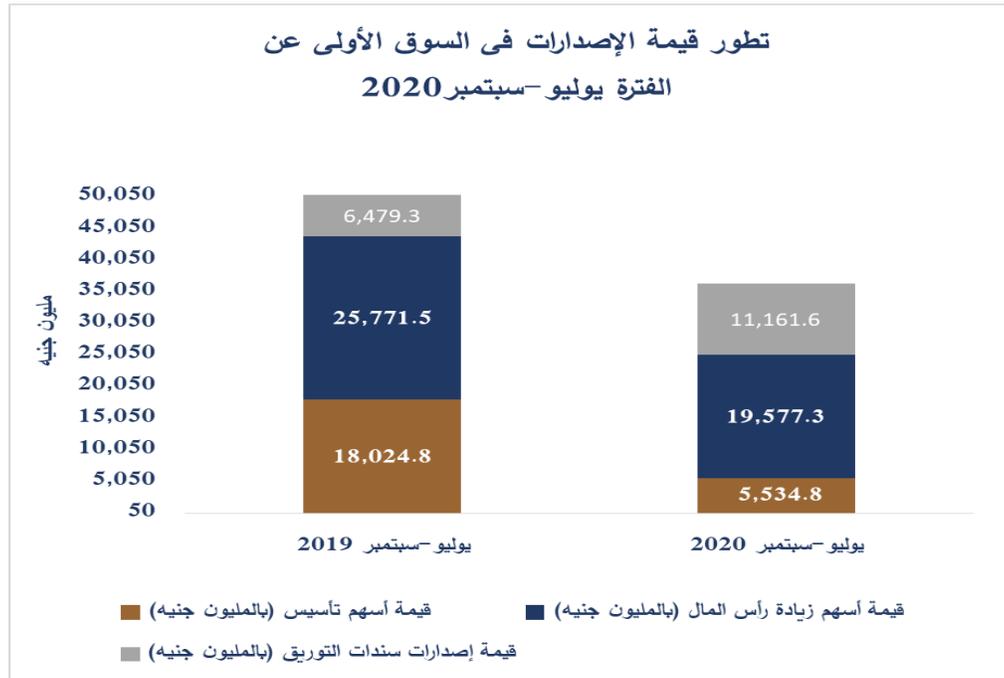
أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)

جدول (1-1): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة (أسهم وسندات)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	يوليو-سبتمبر 2020	يوليو-سبتمبر 2019	معدل التغير %
قيمة أسهم تأسيس (بالمليون جنيه)	5,534.77	18,024.79	-69.29%
قيمة أسهم زيادة رأس المال (بالمليون جنيه)	19,577.26	25,771.52	-24.04%
قيمة إصدارات سندات التوريق (بالمليون جنيه)	11,161.60	6,479.30	72.27%
إجمالي قيمة الإصدارات	36,273.63	50,275.61	-27.85%



يتضح من البيانات أن هناك انخفاض في قيمة إصدارات الأسهم الجديدة بصفة عامة في الربع الثالث من عام 2020 بنسبة بلغت نحو 27.85%، مع انخفاض قيمة الاستثمارات الجديدة (أسهم التأسيس) بنسبة 69.29% عن الفترة المقابلة لها من العام السابق، وكذا انخفاض قيمة أسهم زيادة رأس المال بنسبة 24.04%، في حين تحققت زيادة في قيمة إصدارات سندات التوريق بنسبة 72.27% عن الفترة المقابلة لها في العام السابق.

جدول (1-2): بيان تفصيلي بموافقات الإصدارات الجديدة للسندات

معدل التغير (%)	يوليو-سبتمبر 2019	يوليو-سبتمبر 2020	البيان
100.0%	2	4	عدد الإصدارات
72.3%	6,479.3	11,161.6	قيمة السندات المصدرة (بالمليون جنيه)
72.3%	6,479.3	11,161.6	قيمة السندات المدفوعة (بالمليون جنيه)

يتضح من البيانات أن إجمالي قيمة إصدارات السندات قد ارتفعت بنحو 72.3% في هذا الربع (من يوليو - سبتمبر 2020) عن الفترة المثلثة من العام السابق، كما ارتفع عدد الإصدارات بنسبة 100%، وهو ما يشير إلى الاعتماد على الائتمان خارج النظام المصرفي من خلال سوق الأوراق المالية. هذا وتجدر الإشارة إلى أن كافة السندات خلال الفترات المعروضة هي سندات توريق فقط ولا توجد سندات شركات.

2. تطور النشاط في السوق الثانوي

يقاس نشاط السوق الثانوي بثلاثة متغيرات (المؤشرات، إجمالي التداول، رأس المال السوقي):

أ- المؤشرات

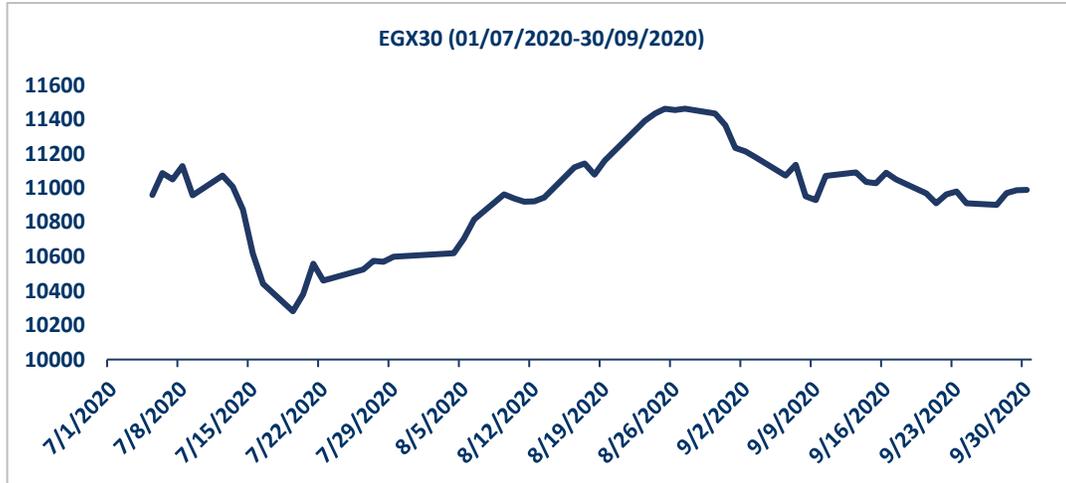
جدول (1-3): بيان بتطور مؤشرات السوق الثانوي

معدل التغير (%)	إغلاق سبتمبر 2019	إغلاق سبتمبر 2020	المؤشر
-22.92%	14257.75	10989.27	EGX30 (مقوم بالجنيه)
-	-	2003.37	EGX70 EWI
-	-	2896.15	EGX100 EWI
122.94%	456.84	1018.5	مؤشر النيل

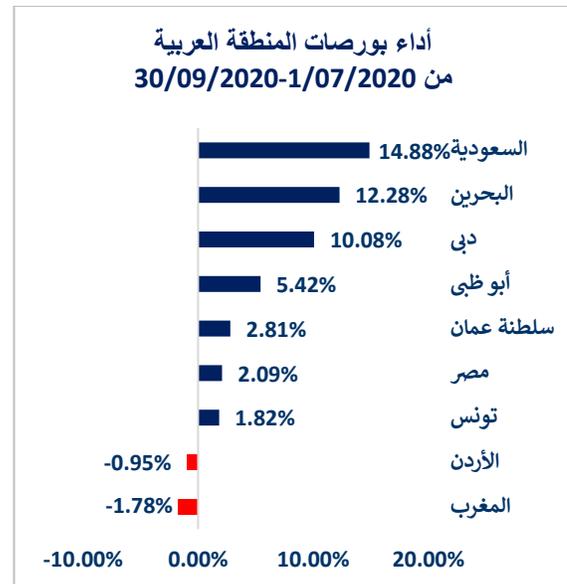
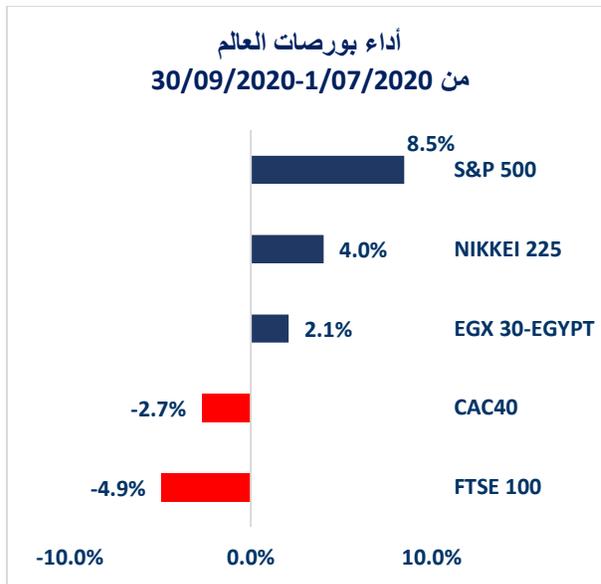
المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الثالث من عامي 2019 & 2020).
* : تم استحداث مؤشر EGX70 ليصبح EGX70 EWI لذا لا يوجد قيمة مقارنة.
* : تم استحداث مؤشر EGX100 ليصبح EGX100 EWI لذا لا يوجد قيمة مقارنة.



EGX30 (01/07/2020-30/09/2020)



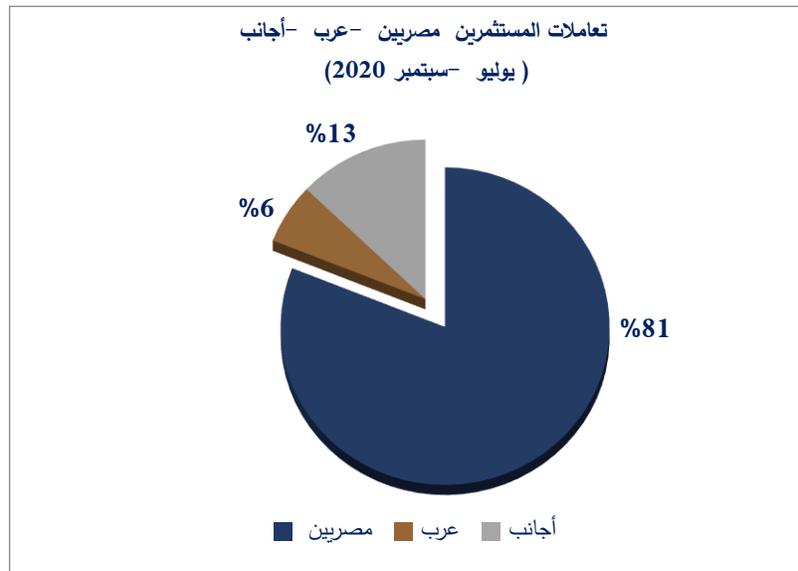
أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم خلال الفترة (يوليو-سبتمبر 2020):





Market	Index
Amman	Amman SE General (AMGNRLX)
Saudi Arabia	Tadawul All Shares (TASI)
Abu Dhabi	ADX General (ADI)
Dubai	DFM General (DFMGI)
Tunisia	TUNINDEX (TUNINDEX)
Oman	MSM 30 (MSI)
Casablanca	Moroccan All Shares (MASI)
Bahrain	Bahrain All Shares (BAX)
Egypt	EGX 30
United Kingdom	FTSE 100
France	CAC40
USA	S&P 500
Japan	NIKKEI 225

تعاملات المستثمرين خلال الفترة يوليو - سبتمبر 2020:



يتضح من البيانات استحواذ تعاملات المصريين خلال الفترة على النسبة الأكبر بشكل واضح بلغ نحو 81% ثم الأجانب بنسبة 13% ثم جاءت تعاملات العرب بنسبة 6%.

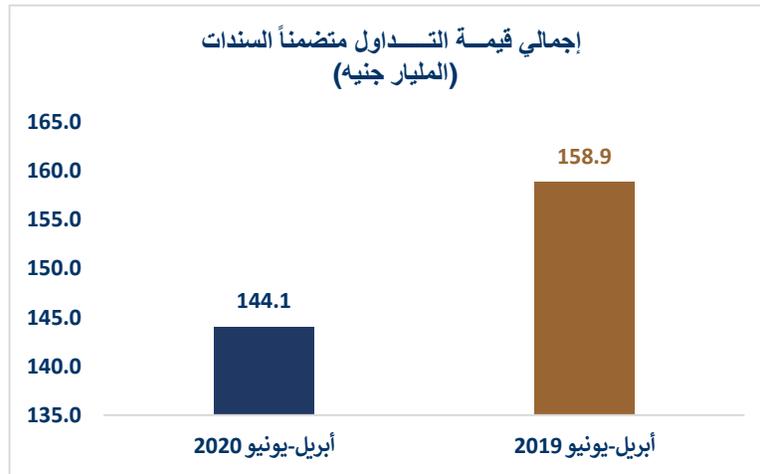
ب- إجماليات التداول على الأوراق المالية

• تداولات الأسهم والسندات

جدول (1-4): بيان بإجماليات التداول على الأسهم والسندات

معدل التغير (%)	يوليو - سبتمبر 2019	يوليو - سبتمبر 2020	البيان
25.49%	62,355.31	78,250.95	الأسهم المقيدة (داخل المقصورة) - تشمل بورصة النيل (بالمليون جنيه)
78.09%	230.37	410.25	بورصة النيل (بالمليون جنيه)
176.66%	3,771.11	10,433.16	الأسهم غير المقيدة (خارج المقصورة) - OTC (بالمليون جنيه)
-40.30%	92,767.51	55,381.94	السندات (بالمليون جنيه)
-82.60%	0.48	0.08	صناديق المؤشرات (بالمليون جنيه)
-9.33%	158,894.40	144,066.13	إجمالي قيمة التداول (بالمليون جنيه)
83.52%	15,453.40	28,360.59	إجمالي حجم التداول (بالمليون ورقة)

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الثالث من عامي 2019 & 2020).



يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين أن إجمالي قيمة التداول (الأسهم والسندات) قد انخفضت في الربع الثالث من عام 2020 بالمقارنة بالربع الثالث من عام 2019، من نحو 158.9 مليار جنيه إلى نحو 144.1 مليار جنيه بمعدل انخفاض بلغ 9.33%.

ج) رأس المال السوقي في نهاية الربع الثالث من عام 2020

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو 618.7 جنيه في نهاية الربع الثالث من عام 2020 وذلك بانخفاض بلغ نحو 13.52% عن الفترة المثلثة من العام السابق، كما سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾ بنهاية الفترة نحو 11.6%، كما يلي:

جدول (1-5): رأس المال السوقي

(القيمة بالمليار جنيه)

معدل التغير عن الفترة المقارنة (%)	إغلاق سبتمبر 2019	إغلاق سبتمبر 2020	البيان
-13.52%	715.4	618.7	رأس المال السوقي للأسهم المقيدة
-24.57%	415.5	313.4	رأس المال السوقي لـ EGX30
61.54%	1.3	2.1	رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في بورصة النيل

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الثاني من عامي 2019 & 2020).

(1) الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحساب هذه النسبة : 5322.3 مليار جنيه لعام 2019/2018 (يسعر السوق و الأسعار الجارية) ومصدره البنك المركزي المصري (<https://www.cbe.org.eg>).

ثانياً: نشاط التأمين وجمعيات التأمين التعاوني

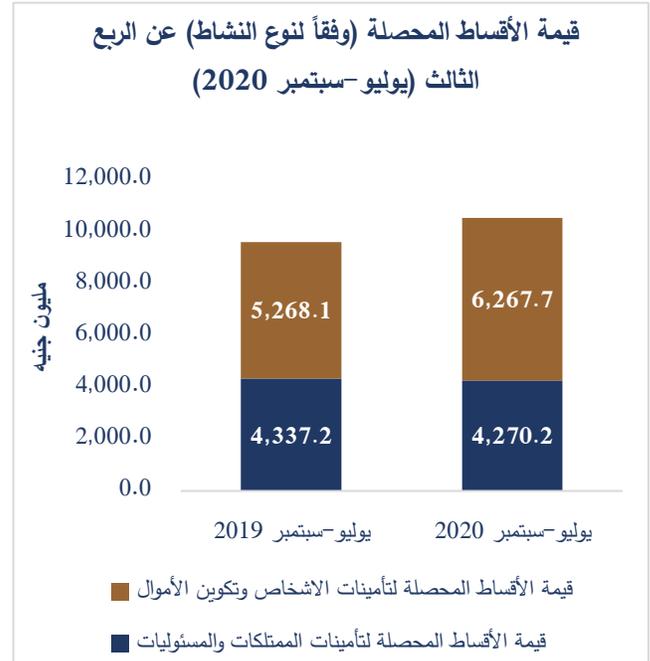
شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

أولاً: بيان تراكمي بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة (وفقاً لنوع النشاط) عن الربع الثالث (من يوليو حتى سبتمبر) 2020:

(القيمة بالمليون جنيهه)

البيان	يوليو-سبتمبر 2019	يوليو-سبتمبر 2020
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	4,337.2	4,270.2
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الاشخاص وتكوين الأموال	5,268.1	6,267.7
إجمالي	9,605.3	10,537.9
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	2,424.3	2,291.1
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال	2,471.7	2,855.6
إجمالي	4,896.0	5,146.7

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفني لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات
* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.





ثانياً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة (وفقاً لنوع التأمين) عن الربع الثالث (من يوليو حتى سبتمبر) 2020:

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	يوليو-سبتمبر 2019	يوليو-سبتمبر 2020
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجارى	8,615.6	8,894.5
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التكافى	989.8	1,643.4
إجمالي	9,605.4	10,537.9
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجارى	4,653.5	4,682.3
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التكافى	242.6	464.5
إجمالي	4,896.1	5,146.8

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات
* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.





شركات التأمين والمهنيين في مجال التأمين:
(أ) بيانات عن شركات التأمين والأنشطة المساعدة:

جدول (3-4): عدد شركات التأمين والأنشطة المساعدة

حتى سبتمبر 2019	حتى سبتمبر 2020	البيان
38	40	شركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين التعاوني
5	5	مجمعات التأمين
5	5	صناديق التأمين الحكومية

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- يتضمن عدد شركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين التعاوني نحو 39 شركة تأمين سارية وجمعية تأمين تعاوني واحدة.
- تم قيد المجوعة المصرية للتأمين الاجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع في سجلات الهيئة بتاريخ 2019/2/24.
- تم قيد صندوق التأمين الحكومي لرعاية طلاب مدارس مصر في سجلات الهيئة بتاريخ 2019/9/22.

(ب) بيانات عن المهنيين في مجال التأمين:

جدول (3-5): عدد المهنيين في مجال التأمين

حتى سبتمبر 2019	حتى سبتمبر 2020	
81	92	وسطاء التأمين (أشخاص اعتباريين)
13728	12913	وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)
69	21	خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)
420	399	خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)
15	8	خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)
320	367	خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)
49	50	الخبراء الاكتواريون (أشخاص طبيعيين)

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- يلاحظ انخفاض عدد شركات خبراء المعاينة وكذا شركات خبراء التأمين الإستشاريين نظراً لإلغاء ترخيص العديد من الشركات لعدم توفيق أوضاعها وفقاً لأحكام قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 193 لسنة 2018 .
- ترجع أسباب الانخفاض بصفة عامة في عدد المهنيين بسبب الشطب من سجلات الهيئة.



صناديق التأمين الخاصة:

بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الخاصة نحو 3.3 مليار جنيه عن الربع الحالي (2020/7/1) -
مقابل نحو 3.2 مليار جنيه في الربع المقابل له في العام السابق بمعدل ارتفاع بلغ نحو 3.1%
وتتمثل هذه الاستثمارات في (شهادات استثمار البنك الاهلى المصري أ، ب - ودائع - وثائق صناديق استثمار
- أدون خزانة - سندات حكومية) وذلك طبقاً للأحكام المادة 14 من اللائحة التنفيذية للقانون 54 لسنة 1975.

ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري

التمويل العقاري الممنوح من الشركات خلال الربع الثاني من عام 2020:

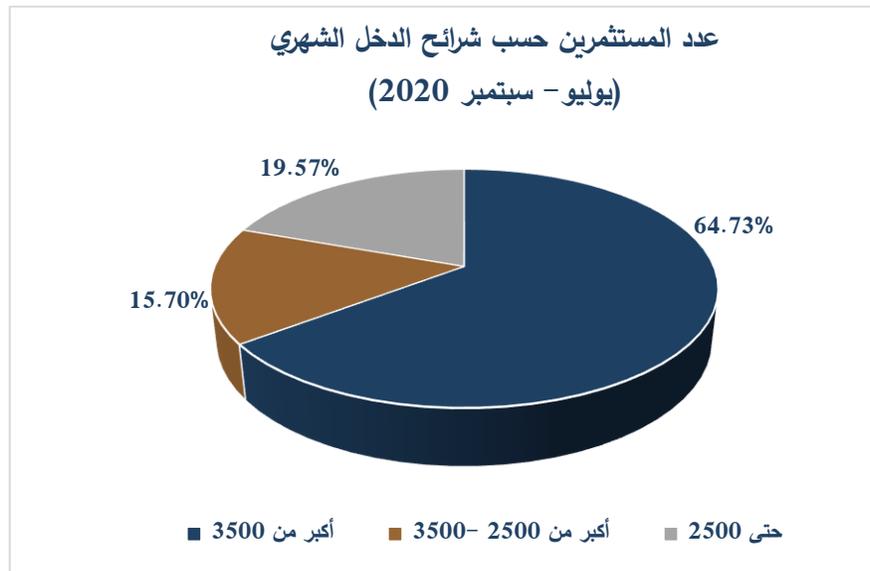
جدول (1-3): عدد المستثمرين وقيمة التمويل (2020/09/30-2020/07/1)

معدل التغير %	قيمة التمويل (بالمليون جنيه)		معدل التغير %	عدد المستثمرين		
	يوليو-سبتمبر 2019	يوليو-سبتمبر 2020		يوليو-سبتمبر 2019	يوليو-سبتمبر 2020	
42.25%	649.9	924.5	-38.35%	2180	1344	الإجمالي

يتضح من الجدول انخفاض عدد المستثمرين الجدد خلال الفترة من (2020/07/01-2020/09/30) بنسبة تصل إلى 38.35% بالمقارنة بالفترة المثلثة من عام 2019، وأن قيمة التمويل الممنوح لهم قد ارتفعت بنحو 42.25% بالمقارنة بالفترة المثلثة من العام السابق.

جدول (2-3) عدد المستثمرين حسب شرائح الدخل الشهري (2020/09/30-2020/07/1)

معدل التغير %	يوليو-سبتمبر 2019		يوليو-سبتمبر 2020		الدخل الشهري بالجنيه
	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	
-71.48%	42.29%	922	19.57%	263	حتى 2500
-12.08%	11.01%	240	15.70%	211	أكبر من 2500-3500
-14.54%	46.70%	1018	64.73%	870	أكبر من 3500
-38.35%	100.00%	2180	100.00%	1344	الإجمالي



يتضح من كل من الجدول والرسم البياني السابقين استحواذ المستثمرين حسب شرائح الدخل الشهري (أكبر من 3500 جنيه) نحو نسبة 64.73%، في حين بلغ نصيب ذوي شرائح الدخل الشهري (حتى 2500 جنيه) على نسبة من عدد المستثمرين بلغت نحو 19.57% وذلك في الربع الثالث من عام 2020 (2020/07/01 - 2020/09/30).

تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

جدول (3-3): بيان بعدد المستثمرين (العقود) موزعاً حسب فئة مساحة الوحدات (2020/09/30-2020/07/01)

معدل التغير %	يوليو - سبتمبر 2019		يوليو - سبتمبر 2020		فئة المساحات م2
	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	العدد	
-48.63%	8.39%	183	6.99%	94	من 0 - 66 م2
336.36%	2.52%	55	17.86%	240	من 66 - 86 م2
-47.99%	89.08%	1942	75.15%	1010	أكبر من 86 م2
-38.35%	100.00%	2180	100.00%	1344	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق استحواذ المستثمرين حسب فئة مساحة الوحدات (أكبر من 86 م2) على أعلى نسبة بلغت نحو 75.15% في الربع الثالث من عام 2020، بسبب توسع الدولة في بيع

الوحدات من خلال مشروع دار مصر التابع لكل من وزارة الاسكان وهيئة المجتمعات العمرانية وغيره من مشروعات الاسكان الاجتماعي، وذلك بالمثل في الفترة المثلثة من العام السابق حيث استحوذ المستثمرون من نفس فئة مساحة الوحدات (أكبر من 86 م²) على أعلى نسبة أيضاً بلغت نحو 89.08%.

عدد المستثمرين موزعا حسب الغرض من الاستخدام

جدول (3-4): بيان بعدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام (2020/09/30-2020/07/01)

معدل التغير %	يوليو-سبتمبر 2019		يوليو-سبتمبر 2020		نوع الغرض
	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	العدد	
-38.76%	99.17%	2162	98.51%	1324	سكنى
11.11%	0.83%	18	1.49%	20	أخرى
-38.35%	100.00%	2180	100.00%	1344	الإجمالي

قيمة التمويل العقاري موزعا حسب نوع العميل

جدول (3-5): بيان بقيمة التمويل العقاري حسب نوع العميل (2020/09/30-2020/07/01)

معدل التغير %	يوليو-سبتمبر 2019		يوليو-سبتمبر 2020		نوع العميل
	أهمية نسبية %	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	أهمية نسبية %	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	
277.13%	23.47%	152.57	62.24%	575.4	عادي
-39.01%	20.93%	136.06	8.98%	83.0	عميل صندوق
-26.36%	55.59%	361.36	28.79%	266.1	محافظ مشتراه
42.23%	100.00%	649.99	100.00%	924.5	الإجمالي



عدد شركات التمويل العقاري

جدول (3-6) شركات التمويل العقاري

معدل التغير %	تراكمياً حتى سبتمبر 2019	تراكمياً حتى سبتمبر 2020	البيان
7.14%	14	15	عدد شركات التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري
5.09%	2292.8	2409.5	إجمالي قيمة رؤوس الأموال المصدرة للشركات (بالمليون جنيه)

* قد تختلف البيانات في الجدول أعلاه و المتعلقة بسنة المقارنة 2019 عن البيانات المنشورة لحدوث بعض التسويات .

- يتضح من الجدول أعلاه أن عدد شركات التمويل العقاري وشركات إعادة التمويل العقاري قد بلغ عدد (15) شركة بنهاية الربع الثالث لعام 2020، مقارنة بعدد (14) شركة بنهاية الربع الثالث عام 2019 بمعدل نمو بلغ نحو 7.14%.

خبراء التقييم العقاري

بلغ عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية الربع الثالث من عام 2020 نحو (206) خبير، بالمقارنة بعدد بلغ (198) خبير تقييم عقاري في نهاية الفترة المثلثة من عام 2019 بمعدل نمو بلغ نحو 4.04% كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (3-7) عدد خبراء التقييم العقاري تراكمياً حتى نهاية سبتمبر عام 2020

معدل التغير %	تراكمياً حتى سبتمبر 2019	تراكمياً حتى سبتمبر 2020	البيان
4.04%	198	206	عدد خبراء التقييم العقاري

رابعاً: التأجير التمويلي

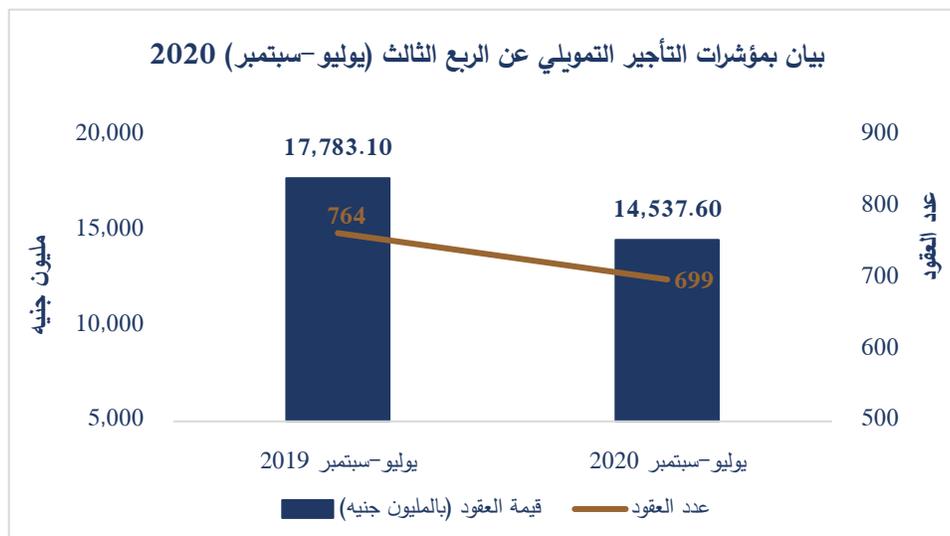
عدد وقيمة العقود

جدول (1-4) تطور نشاط التأجير التمويلي

البيان	يوليو-سبتمبر 2020	يوليو-سبتمبر 2019	معدل التغير %
عدد العقود	699	764	-8.5%
قيمة العقود (بالمليون جنيه)	14,537.6	17,783.1	-18.3%

شهدت الفترة من يوليو-سبتمبر عام 2020 انخفاضا في هذا النشاط من حيث قيمة عقود التأجير التمويلي مقارنةً بنفس الفترة من عام 2019، حيث انخفضت قيمة العقود التأجير التمويلي خلال الفترة لتصل إلى نحو 14.5 مليار جنيه مقارنةً بنحو 17.8 مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من العام السابق بمعدل انخفاض قدره 18.3% بينما انخفض عدد العقود من 764 عقدا إلى 699 عقدا وبمعدل انخفاض بلغ 8.5%.

وتجدر الإشارة إلى أن صيغة التأجير التمويلي من أهم الأدوات التمويلية، التي يمكن أن تدعم الاقتصاد القومي، في ظل وجود اهتمام عام بأن تستخدم تلك الصيغة في توفير التمويلات للأفراد والشركات بجانب المشروعات الصغيرة والمشروعات القومية المدرجة في الموازنة للدولة، كما أنه يمكن أن يسهم في تنشيط قطاعات عديدة مثل العقارات والآلات والمعدات وتوفير الوحدات السكنية للمواطنين.



تصنيف عقود التأجير التمويلي حسب الاستثمارات

جدول (2-4) تصنيف عقود التأجير التمويلي وفقاً للنشاط

يوليو - سبتمبر 2019			يوليو - سبتمبر 2020			النشاط	م
الحصة السوقية وفقاً للقيمة %	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	عدد العقود	الحصة السوقية وفقاً للقيمة %	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	عدد العقود		
84.47%	15021.2	108	84.78%	12325.3	125	عقارات وأراضي	1
4.39%	780.71	215	4.24%	615.94	263	سيارات نقل	2
3.12%	554.99	78	4.16%	604.34	56	معدات ثقيلة	3
2.24%	398.12	38	2.27%	329.34	67	آلات ومعدات	4
1.60%	284.36	288	2.22%	322.49	8	خطوط انتاج	5
0.03%	5.87	4	1.95%	284.94	170	سيارات ملاكي	7
0.92%	164.36	13	0.03%	4.5	1	أجهزة مكتبية	6
0.19%	33.46	5	0.00%	0	0	بواخر وطائرات	8
0.00%	0	0	0.00%	0	0	المال المعنوي	9
3.04%	540.07	15	0.35%	50.76	9	أخرى	10
%100.00	17783.14	764	%100.00	14537.6	699	الإجمالي	

يتضح من الجدول السابق أن الفترة من يوليو - سبتمبر 2020 شهدت استحواد نشاط العقارات والأراضي على النصيب الأكبر من عقود التأجير التمويلي بقيمة بلغت نحو 12.3 مليار جنيه ونسبة 84.8% من إجمالي قيمة العقود (بسبب كبر حجم هذا القطاع مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى أن مشروعاته بحاجة دائماً إلى قروض لتنفيذه)، وحل في الترتيب الثاني نشاط سيارات النقل باستحواده على 4.24% من إجمالي قيمة العقود بقيمة بلغت 0.61 مليار جنيه، يليهم نشاط المعدات الثقيلة بقيمة عقود بلغت نحو 0.60 مليار جنيه ونسبة 4.16% من إجمالي قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي

- بلغ عدد الشركات التي تقل الحصص السوقية لها عن 3% عدد 19 شركة خلال الفترة محل الدراسة مقابل 21 شركة خلال الفترة المناظرة من العام السابق.
 - اعتلت صدارة قائمة الشركات خلال الفترة محل الدراسة شركة بي إم للتأجير التمويلي - بعد توزيع العقود المشتركة عند حساب الحصص السوقية - وذلك باستحواذها على حصة سوقية بلغت 25.00%، تليها شركة جي بي للتأجير التمويلي بنسبة 12.21%، لتأتي شركة المجموعة المالية هيرمس للتأجير التمويلي في الترتيب الثالث بنسبة 11.07% من إجمالي قيم العقود خلال الفترة محل الدراسة.
- ويوضح الجدول التالي الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي الأكثر نشاطاً خلال الفترة (يوليو-سبتمبر 2020):

جدول (4-3) الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي
(يوليو-سبتمبر 2020)

م	اسم الشركة	عدد العقود	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	بي إم للتأجير التمويلي	89	3633.7	25.00%
2	جي بي للتأجير التمويلي	34	1775.5	12.21%
3	شركة المجموعة المالية هيرمس للتأجير التمويلي	24	1609.6	11.07%
4	كوبليس للتأجير التمويلي - مصر (كوب ليس)	51	1178.5	8.11%
5	شركة جلوبال ليس للتأجير التمويلي	26	919.5	6.32%
6	يو اى فاينانس	114	853.7	5.87%
7	تنمية للتأجير التمويلي - ايجي ليس	18	621.8	4.28%
8	كيو أن بي الأهلى للتأجير التمويلي	69	531.1	3.65%
9	التعمير للتأجير التمويلي	13	507.8	3.49%
10	التوفيق للتأجير التمويلي	14	471.1	3.24%
11	أخرى	247	2435.3	16.75%
	الإجمالي	699	14537.6	100.00%

- يتم حساب الحصص السوقية وفقاً لقيمة العقود.
- قيمة العقود المدرجة بالجدول لكل شركة: هي قيمة العقود "بعد تقسيم" العقود المشتركة بين أكثر من شركة تأجير تمويلي.
- أخرى: تشمل الشركات التي تقل الحصص السوقية لها عن 3%.
- قيمة العقود = القيمة الإجمالية، وفقاً للعقود الموثقة إلكترونياً من قبل الشركات العاملة والتي تم مراجعتها بالهيئة (وفقاً لتاريخ قيد العقد بالهيئة).

خامساً: نشاط التخصيم

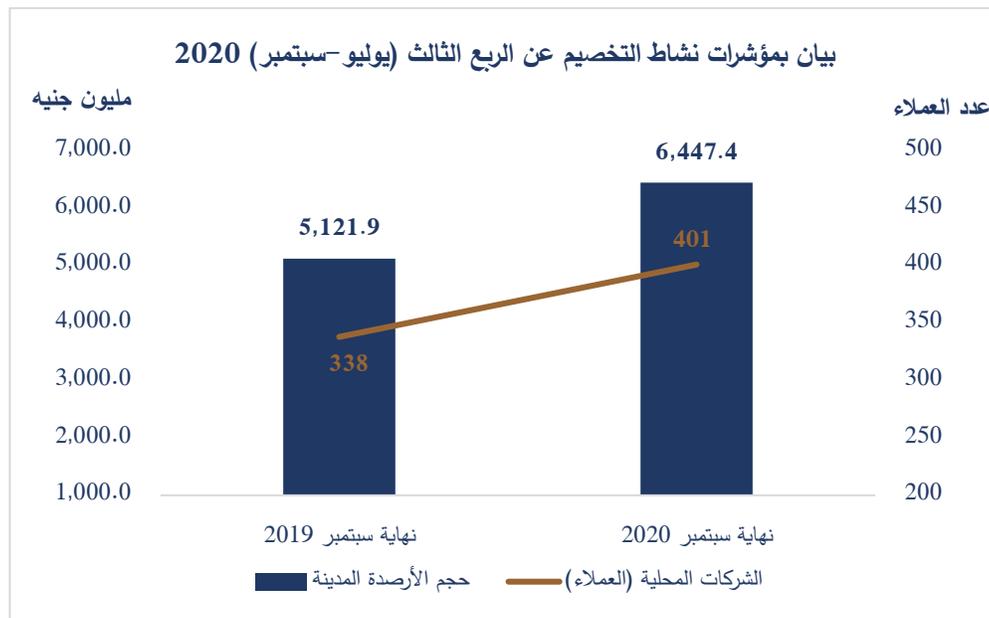
حجم الأرصدة المدينة

بلغ إجمالي رصيد الحسابات المدينة والأوراق التجارية المشتراه حوالي 6.4 مليار جنيه في نهاية سبتمبر 2020 بالمقارنة بنحو 5.1 مليار جنيه في نهاية سبتمبر 2019، بمعدل ارتفاع بلغ نحو 25.9%.

جدول (1-5) حجم الأرصدة المدينة

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	نهاية سبتمبر 2020	نهاية سبتمبر 2019	معدل التغير %
حجم الأرصدة المدينة	6.447.35	5.121.86	25.9%

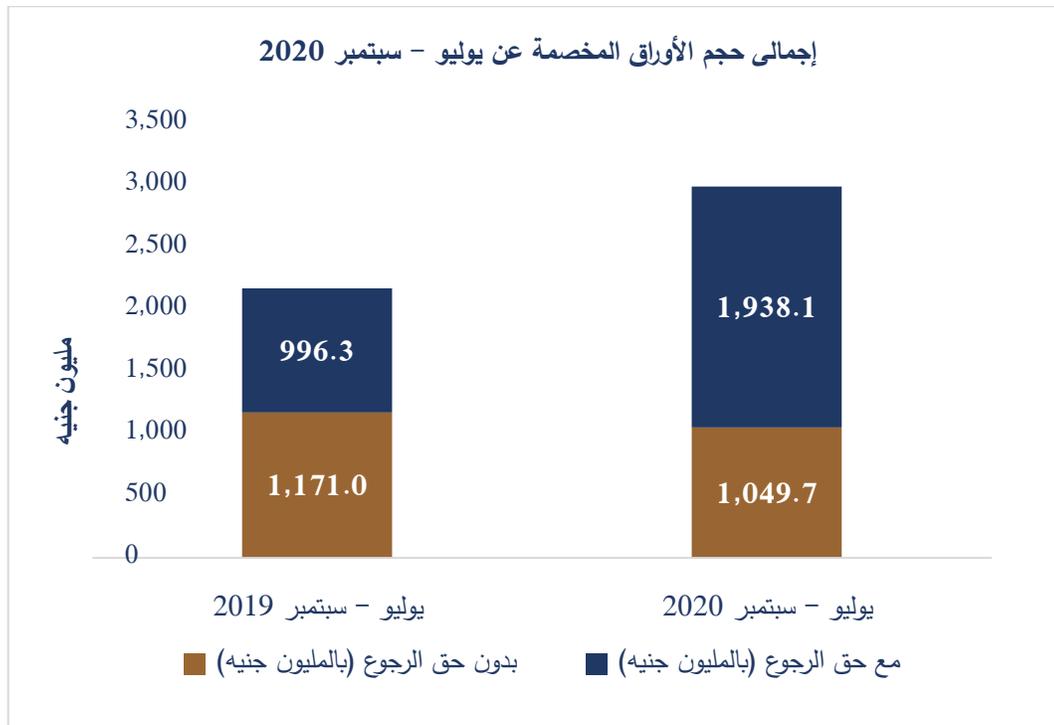


حجم الأوراق المخصصة

جدول (2-5) حجم الأوراق المخصصة

(القيمة بالمليون جنيه)

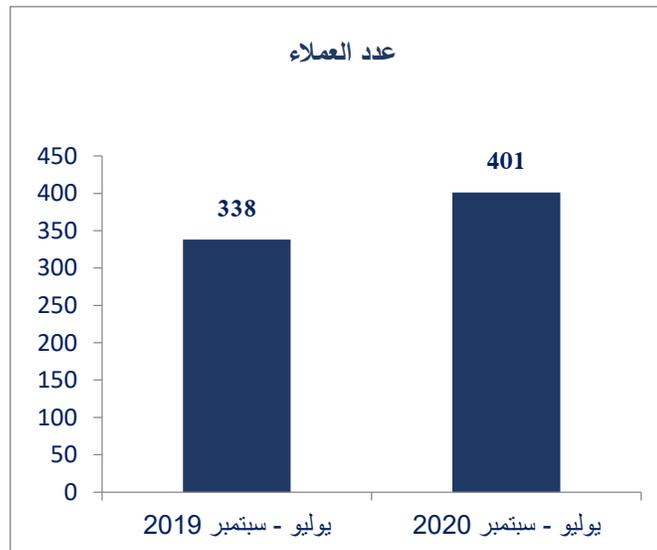
معدل التغير %	يوليو - سبتمبر 2019	يوليو - سبتمبر 2020	البيان
94.5%	996.3	1,938.1	مع حق الرجوع
-10.4%	1,171.0	1,049.7	بدون حق الرجوع
37.9%	2,167	2,987.8	إجمالي حجم الأوراق المخصصة



عدد العملاء

جدول (3-5) عدد العملاء

معدل التغير %	في نهاية سبتمبر 2019	في نهاية سبتمبر 2020	البيان
18.6 %	338	401	عدد العملاء



جدول (4-5) شركات التخصيم

في نهاية سبتمبر 2019	في نهاية سبتمبر 2020	البيان
10	17	إجمالي عدد الشركات المقيدة وتزاول النشاط

سادساً: تطور نشاط التمويل متناهي الصغر

نهاية الربع الثالث من عام 2020 مقارنة بنهاية الربع الثالث من عام 2019

تطور نشاط التمويل متناهي الصغر (وفقاً للحصص السوقية):

جدول (1-6) التمويل متناهي الصغر وفقاً لكل فئة (أ - ب - ج، والشركات)

نهاية الربع الثالث من عام 2019				نهاية الربع الثالث من عام 2020				الفئة
النسبة %	أرصدة التمويل	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	
51.01%	7,592.4	36.41%	1,097.3	54.64%	9,739.5	39.35%	1,231.7	شركات
40.87%	6,083.3	54.25%	1,635.1	38.68%	6,894.6	53.16%	1,663.7	جمعيات (أ)
3.51%	522.1	3.92%	118.3	3.01%	536.0	2.83%	88.5	جمعيات (ب)
4.62%	687.4	5.42%	163.5	3.67%	653.4	4.66%	145.9	جمعيات (ج)
100.00%	14,885.3	100.00%	3,014.2	100.00%	17,823.5	100.00%	3,129.8	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

شهد نهاية الربع الثالث من عام 2020 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل بنسبة 19.74% حيث بلغت نحو 17.82 مليار جنيه، مقارنة بنهاية الربع الثالث عام 2019 والتي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 14.9 مليار جنيه.

وبالإضافة لتحقيق نمو في قيمة المحفظة، فقد زادت أيضاً أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 3.84% حيث كان العدد 3.01 مليون مستفيد في نهاية الربع الثالث عام 2020، مقارنة بنهاية الربع الثالث عام 2019 والذي بلغ فيه عدد المستفيدين 3.13 مليون مستفيد.

²ملحوظة: عدد المستفيدين وأرصدة التمويل الخاصة بالفئة ج (بيانات شهر يونية 2020).

وفيما يلي تطور الحصص السوقية للجهات مقدمة التمويل في الفترة المعروضة:

شركات التمويل متناهي الصغر:

- جاءت شركات التمويل متناهي الصغر بالترتيب الأول في نهاية الربع الثالث من عام 2020 من حيث قيمة أرصدة التمويل وذلك بقيمة تمويل قدرها 9.74 مليار جنيه بينما جاءت بالمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت نحو 1.2 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية بالربع الثالث من عام 2019 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 7.59 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1097.4 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل شركات التمويل متناهي الصغر المركز الأول بنسبة 54.64%، بينما احتلت المركز الثاني من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 39.35%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) بالترتيب الثاني في نهاية الربع الثالث عام 2020 من حيث قيمة أرصدة التمويل بقيمة قدرها 6.89 مليار جنيه بينما جاءت بالمركز الأول بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت 1.66 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث لعام 2019 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 6.08 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.6 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) المركز الثاني بنسبة 38.68%، بينما احتلت المركز الأول من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 53.16%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) بالترتيب الرابع في نهاية الربع الثالث من عام 2020 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها 536 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 88.5 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث لعام 2019 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 522.1 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 118 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) المركز الرابع بنسبة 3.01%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 2.83%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) بالترتيب الثالث في نهاية الربع الثالث لعام 2020 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها نحو 653 مليون جنيه لعدد

- مستفيدين بلغ نحو 146 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث لعام 2019، والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 687 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 163.5 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) المركز الثالث بنسبة 3.67%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 4.66%.

تحليل نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع النشاط (تجاري-خدمي-زراعي-إنتاجي)

جدول (6-2) التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع النشاط (تجاري-خدمي-زراعي-إنتاجي)

نهاية الربع الثالث من عام 2019				نهاية الربع الثالث من عام 2020				
النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	
60.92%	9,068.8	64.46%	1,942.9	61.36%	10,937.3	64.53%	2,019.8	تجاري
14.92%	2,220.6	14.56%	438.8	16.77%	2,989.8	15.12%	473.3	زراعي
16.78%	2,498.3	14.08%	424.3	14.67%	2,614.2	13.43%	420.4	خدمي
7.37%	1,097.6	6.91%	208.2	7.19%	1,282.2	6.91%	216.4	إنتاجي
100.00%	14,885.3	100%	3,014.2	100.00%	17,823.5	100%	3,129.9	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق:

شهد نهاية الربع الثالث لعام 2020 نمواً في قيمة أرصدة التمويل الممنوح وأعداد المستفيدين مقارنة بنهاية الربع الثالث عام 2019 مما انعكس على الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر كما يلي:

النشاط التجاري:

– جاء النشاط التجاري بالترتيب الأول في نهاية الربع الثالث عام 2020 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 10.94 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 2 مليون

مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثالث عام 2019 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 9.1 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.94 مليون مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الأول بنسبة 61.36%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 64.53%.

النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الثاني في نهاية الربع الثالث عام 2020 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 3 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 473 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث عام 2019 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 2.2 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 438 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الثاني بنسبة 16.77%، وكذا بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 15.12%.

النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الثالث عام 2020 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 2.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 420.4 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث لعام 2019 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 2.5 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 424 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثالث بنسبة 14.67%، وكذلك بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 13.43%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الرابع في نهاية الربع الثالث لعام 2020 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 1.28 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 216 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث عام 2019 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 1.1 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 208 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الرابع بنسبة 7.19%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 6.91%.

تحليل نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث):

جدول (3-6) تحليل التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث)

نهاية الربع الثالث لعام 2019				نهاية الربع الثالث لعام 2020				
النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	
50.84%	7,567.3	34.69%	1,045.5	53.41%	9,519.6	37.15%	1,162.8	ذكور
49.16%	7,318.0	65.31%	1,968.7	46.59%	8,303.9	62.85%	1,967.1	إناث
100.00% ³	14,885.3	100%	3,014.2	100.00%	17,823.5	100%	3,129.9	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق:

شهد نهاية الربع الثالث من عام 2020 نمواً ملحوظاً في قيم أرصدة التمويل وعدد المستفيدين مقارنة بنهاية الربع الثالث من عام 2019 ، وفيما يلي عدد المستفيدين وقيم التمويل الممنوح للذكور والإناث:

التمويل الممنوح للذكور:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الذكور في نهاية الربع الثالث 2020 نحو 9.52 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.16 مليون مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثالث 2019 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 7.57 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.04 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الذكور في نهاية الربع الثالث 2020 المركز الأول بنسبة 53.41%، بينما احتلت المركز الثاني بالنسبة لعدد المستفيدين بنسبة 37.15%.

التمويل الممنوح للإناث:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الإناث في نهاية الربع الثالث عام 2020 نحو 8.3 مليار جنيه لعدد مستقيديات بلغ نحو 1.97 مليون مستقيدية مقارنة بنهاية الربع الثالث عام 2019 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 7.32 مليار جنيه لعدد مستقيديات بلغ نحو 1.97 مليون مستقيدية.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الإناث في نهاية الربع الثالث 2020 المركز الثاني بنسبة 46.59% بينما احتلت المركز الأول بالنسبة لعدد المستقيديات بنسبة 62.85%.

عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذا العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر

بلغ عدد المؤسسات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر كشرركات وجمعيات ومؤسسات أهلية -دون أخذ الفروع في الإعتبار- عدد (975) في نهاية الربع الثالث عام 2020، وذلك بالمقارنة بعدد (957) في نهاية الربع الثالث عام 2019 كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (4-6) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذا العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر

عدد الجهات والفروع المرخص لها في نهاية الربع الثالث عام 2019			عدد الجهات والفروع المرخص لها في نهاية الربع الثالث عام 2020			البيان
إجمالي	فروع	عدد الجهات المرخص لها	إجمالي	فروع	عدد الجهات المرخص لها	
506	489	17	689	672	18	الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ)
97	81	16	107	91	16	الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب)
982	67	915	975	77	930	الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج)
614	605	9	970	959	11	الشركات
2199	1242	957	2741	1799	975	الإجمالي



يتضح من الجدول السابق:

- نمو عدد الجهات المرخص لها بمزاولة النشاط (بخلاف الفروع) بواقع عدد (18) جهة ممثلة في عدد (1) من الجمعيات و المؤسسات الأهلية من الفئة (أ) بالإضافة إلى عدد (15) جهة من الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) بالإضافة إلى شركتين في نهاية الربع الثالث من عام 2020 .
- اعتماد الجمعيات والمؤسسات الأهلية فئتي (أ، ب) والشركات بشكل رئيسي على شبكة فروعها في تقديم خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر، بينما تعتمد الجمعيات فئة (ج) بشكل رئيسي على مراكزها الرئيسية كمنافذ مباشرة لتقديم خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر.

سابعاً: أخبار الهيئة

أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال الفترة:

الرقابة المالية تحظر عمل موظفيها السابقين لدى الجهات الخاضعة لإشرافها لمدة تصل لعام كامل

وافق مجلس إدارة الهيئة على إجراء تعديل على لائحة الموارد البشرية للهيئة، يتم بمقتضاه تجنب الوقوع في أي فعل أو ممارسة من جانب العاملين تُمثّل تعارضاً للمصالح بين الهيئة والوحدات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية والخاضعة لرقابة الهيئة و ذلك بحظر التحاق أي عامل من العاملين بالهيئة تنتهي خدمته بالاستقالة الصريحة أو الضمنية منها بالعمل لدى أي جهة من الجهات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة قبل مضي سنة من تاريخ انتهاء خدمته، ويجوز تخفيض هذه المدة بقرار صريح من رئيس الهيئة بحيث لا تقل عن ثلاثة أشهر في ضوء أهمية ودرجة تعارض المصالح بين العاملين.

الرقابة المالية تُحفز الاستهلاك وتُشجع المنتج المحلي بإضافة سلع وخدمات جديدة تحت مظلة التمويل الاستهلاكي

وافق مجلس إدارة الهيئة على إدراج عدد من السلع والخدمات لقائمة منتجات قانون التمويل الاستهلاكي بهدف تيسير تمويل شرائها، والتيسير على جمهور المستهلكين تدبير احتياجاتهم منها ضمن مبادرة مجلس الوزراء لتحفيز الاستهلاك داخل الاقتصاد الوطني وتشجيع المنتج المحلي من خلال شركات التمويل الاستهلاكي، ومن بينها الشركات التي تقدم التمويل من خلال بطاقات المدفوعات التجارية.

رئيس الجمهورية يصدر قانوناً بتعديل بعض أحكام الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية

صدر القانون رقم 143 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية ليصبح قانوناً شاملاً لتنظيم عمليات المقاصة والتسوية سواء للسوق الحاضر متمثلاً في الأوراق المالية والأوراق المالية الحكومية وللسوق المستقبلي متمثلاً في العقود المستقبلية، وبهدف تطوير البنية التشريعية للأنشطة المالية غير المصرفية واستيعابها للمتغيرات التي تحدث في نشاط سوق رأس المال لتدعيم تنافسية الاقتصاد القومي وحماية المتعاملين به.

الرقابة المالية تُعد دليل توضيحي لكيفية استخدام تطبيق -تمكين المرأة

أعدت هيئة الرقابة المالية دليلاً للتعريف باستخدام تطبيق " تمكين المرأة " وحثت السيدات في التقدم للمنصة الإلكترونية للهيئة وتسجيل بياناتهم- بعد ان تم تحميل تطبيق الهيئة الذكي "تمكين المرأة " والمميز بشعار الرقابة المالية على متجر جوجل -باعتباره آلية موضوعية لإتاحة الكوادر النسائية امام الشركات، ويوضح الدليل الامتيازات التي يحصلن عليها المتقدمات عبر التطبيق، من إتاحة بياناتهن للشركات والهيئات، وكذا الأولوية في حضور الدورات التدريبية وورش العمل والبرامج التدريبية المؤهلة المتخصصة.

الرقابة المالية تطلق " سلسلة توعية " بأهمية الإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة

أطلقت الرقابة المالية "سلسلة توعية" على شبكة التواصل المهنية Linked in تستهدف الشركات العاملة في القطاع المالي غير المصرفي، وتنادى بأهمية الإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة، وتدعو الشركات الخاضعة لرقابتها كي تكتشف طريقها وترسم استراتيجيتها بشكل يتواءم مع المتغيرات العالمية. وتضمنت رسائل التوعية كيف يمكن لكوادر الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية أن يكون كل منها مسئولاً بيئياً وقدمت له بعض الأمثلة التي يمكن تطبيقها في شركته من تنوع مصادر الطاقة في الشركة والإستثمار في تركيب الألواح الشمسية لإنتاج الكهرباء واستخدام وحدات الإضاءة الليد الموفرة في الاستهلاك، مع وجود نظام موفر لاستهلاك المياه وتقليل استهلاك الورق واستخدام التكنولوجيا.

التعاقد مع بيت خبرة عالمي للاستشارات الإكتوارية لوضع أول جدول إكتواري في مصر لخدمة صناعة تأمينات الحياة

شرعت الهيئة في انشاء أول جدول إكتواري مصري يخدم صناعة تأمينات الحياة، فور التعاقد مع واحدة من أكبر الجهات الاستشارية الدولية المتخصصة في الخبرة، وذلك في إجراء مخطط له ضمن محور تطوير الأسواق الوارد في الاستراتيجية الشاملة لتطوير الأسواق المالية غير المصرفية 2018-2022.

ويعد مشروع إنشاء جدول إكتواري مصري لأول مرة من الخطوات الرئيسية لتطوير سوق تأمينات الحياة المصري وزيادة كفاءته، حيث ما زالت شركات تأمينات الحياة تعتمد على الجداول الإكتوارية الإنجليزية والتي تعود لمنتصف القرن الماضي في تسعير منتجاتها، ولا تمثل بدقة سوق تأمينات الحياة المصري، مما يؤثر على قدرة السوق على مواكبة التطور العالمي في تسعير مختلف المنتجات التأمينية.

وقد أعلن السيد رئيس اللجنة المصرية لإنشاء ودراسة الجداول الإكتوارية والمشكلة بقرار رئيس الهيئة عام 2018 -مستشار رئيس الهيئة لشئون التأمين -عن قيام اللجنة بطرح مناقصة عالمية دُعيت إليها كبرى الشركات الاستشارية العالمية للخدمات الإكتوارية من الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة والدول الأوروبية لتقديم عروضها الفنية والمالية في ضوء كراسة شروط ومواصفات اللجنة، كما تلقت اللجنة خمسة عروض لاستشاريين إكتواريين من جميع انحاء المملكة المتحدة.

وبنهاية العام الماضي انتهت اللجنة من تقييم وترتيب الجهات الاستشارية المتقدمة، واختارت المكتب الاستشاري Barnett Waddingham باعتباره المكتب الفائز بتنفيذ المشروع، وتم التعاقد معه بنهاية شهر مايو 2020، في اجتماع افتراضي من خلال خاصية الفيديو كونفرانس وإطلاق إشارة البدء لتنفيذ مشروع إنشاء أول جداول إكتوارية مصرية، ثمولة مؤسسة الشركة الإفريقية لإعادة التأمين للمسئولية الاجتماعية وفقاً لبروتوكول تعاون مع هيئة الرقابة المالية.

تأسيس ثماني شركات جديدة في نشاط سوق رأس المال والترخيص بمزاولة أنشطة إضافية لعدد 37 شركة قائمة تعمل في الخدمات المالية غير المصرفية

كشفت إحصائيات هيئة الرقابة المالية عن الموافقة على تأسيس ثماني شركات جديدة للعمل وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1992 وتعديلاته منها أربع شركات تم تأسيسها لمزاولة نشاط الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أو في زيادة رؤوس أموالها، وشركة واحدة في نشاط الصناديق هي شركة صندوق استثمار تنمية مصر العقارية، وأخرى تأسست ورخص لها في نشاط رأس المال المخاطر، وشركة واحدة لمزاولة نشاط السمسرة في الأوراق المالية، بالإضافة إلى شركة قابضة واحدة لمزاولة أنشطة تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية، و رأس المال المخاطر، وإدارة صناديق الاستثمار بجانب الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أو في زيادة رؤوس أموالها فضلاً عن حصول عدد 16 شركة قائمة على ترخيص بمزاولة أنشطة إضافية في سوق رأس المال، النصيب الأكبر منها كان بإضافة الترخيص بمزاولة نشاط الاستشارات المالية عن الأوراق المالية دون القيام بأعمال التقييم المالي وإعداد دراسات القيمة العادلة لعدد ستة شركات، بالإضافة إلى خمس شركات رُخص لها بمزاولة نشاط إضافي يتمثل في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أوفى زيادة رؤوس أموالها، وشركة واحدة لمزاولة نشاط التعامل والوساطة والسمسرة في السندات.

إضافة سداد أقساط وثائق التأمين لقائمة الخدمات التي تمويلها شركات التمويل الاستهلاكي

وافق مجلس إدارة الهيئة على إضافة سداد أقساط وثائق التأمين، ورسوم عضوية النوادي الرياضية واشتركاها السنوية لقائمة المنتجات والخدمات التي تمويلها شركات التمويل الاستهلاكي بهدف تيسير تمويل شرائها، والتيسير على جمهور المستهلكين تدبير احتياجاتهم منها. وذلك تشجيعاً لتزايد ونمو نشاط شركات التأمين في مجال إصدار وثائق التأمين وذلك من خلال إتاحة التمويل لعملاء شركات التأمين عبر شركات التمويل الاستهلاكي.

الرقابة المالية تُجرى تعديلات على قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بجداول البورصة

وافق مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية على إجراء تعديل على بعض أحكام قواعد قيد وشطب الأوراق المالية في عدد من المجالات لحماية المستثمرين، حيث أضاف المجلس بندين جديدين للحالات التي تُجيز شطب الأوراق المالية من قواعد القيد. وتولى إدارة البورصة إخطار رئيس مجلس إدارة الشركة بأوجه الإخلال بقواعد القيد التي يمكن أن يترتب عليها شطب الورقة المالية، على أن تلتزم الشركة بتصحيح المخالفات خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إخطار البورصة لها، وفي حالة عدم التزامها بالتصحيح يتم عرض موقف الشركة على لجنة القيد لإصدار قرار بشطب قيد أسهمها بجداول البورصة وإخطار الشركة بذلك خلال يوم العمل التالي لصدور القرار.

في اول زيارة رسمية لسفير المملكة العربية السعودية لهيئة الرقابة المالي

استقبلت الهيئة السفير أسامة النقلي سفير المملكة العربية السعودية لدى مصر لمناقشة مستقبل استثمارات القطاع الخاص السعودي وسبل تعزيزها في قطاع الأنشطة المالية غير المصرفية التي تشرف عليها الهيئة.

وتطرق الاجتماع لمناقشة الآثار الاقتصادية التي تشهدها البلدين الشقيقين والمنطقة العربية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد، وبحث سبل تيسير تدفق استثمارات القطاع الخاص السعودي في قطاع الأنشطة المالية غير المصرفية في مصر.

نتائج إختبار التحمل والإجهاد المالي تُطمئن الرقابة المالية لقوة ومتانة المركز المالي لشركات القطاع المالي غير المصرفي

أعلنت الهيئة نتائج تنفيذ اختبار تحليل الإجهاد المالي أو ما يعرف بالـ Stress Testing والتي استمرت مدة أربعة أشهر منذ إبريل الماضي لقياس مدى تحمل شركات القطاع المالي غير المصرفي للصدمات المالية الناتجة عن الآثار الاقتصادية لانتشار فيروس كورونا المستجد من حيث مدى التأثير على إيرادات والتزامات تلك المؤسسات وملاءتها المالية، وحجم المخاطر التي تواجهها ، و التي أظهرت قوة ومتانة المركز المالي لشركات القطاع المالي غير المصرفي فضلا عن بعض الأمور التي يجب أخذها في الاعتبار خلال الفترة القادمة مثل ضرورة قيام الوحدات العاملة في القطاع على تطوير خطط استثمارية الأعمال ودعم توجه الشركات نحو مزيد من التحول الرقمي في تنفيذ الأعمال في ظل معايير التباعد الاجتماعي، واتجاه معظم دول العالم لتغيير نمط أداء الأعمال.

الرقابة المالية تتلقى اقتراحات بضوابط إنشاء وتشغيل وإدارة المنصات الإلكترونية

تلقت اللجنة المشكلة لإعداد قانون "تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية" اقتراحات حول قواعد وضوابط إنشاء وتشغيل وإدارة المنصات الإلكترونية لتمويل المشروعات أو ما يعرف بـ Crowd Funding ، والتي تمنح التمويل بشكل مباشر للمشروع او الشركة في شكل إقراض أو قد تكون بشكل غير مباشر والتي سيتخذ فيها المشروع شكل الشركة ليتم إتاحة التمويل في شكل إصدارات أوراق مالية "أسهم - سندات"، واقتراحات عن قواعد وضوابط استخدام مجالات التكنولوجيا المالية في مزاوله الأنشطة المالية غير المصرفية وذلك تمهيدا للعرض على مجلس إدارة الهيئة.

و يتوكل الاهتمام بالتمويل الرقمي مع الرقابة الرقمية، واستهداف الهيئة للتكنولوجيا المالية في أداء دورها الإشرافي SUPTEC بهدف جمع البيانات رقمياً والتحقق منها وتحليل مؤشراتنا من خلال برامج معدة لهذا الغرض، بالإضافة إلى حرص الهيئة على استخدام آليات الذكاء الاصطناعي وغيرها من النماذج الرقمية للكشف عن الوقائع التي تشكل مخالفات للقوانين المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية، والاشتباه في غسل الأموال، وتحقيق الإنذار المبكر بالمخاطر المتعلقة بالسيولة أو الائتمان أو غيرها من الأمور المتعلقة بالاستقرار المالي .

تعديلات فى بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال المنظمة لعروض الشراء بغرض الاستحواذ وإدخال صيغ جديدة لإصدارات الصكوك

صدر قرار رئيس مجلس الوزراء بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال ليشمل عدداً من المجالات من أبرزها الأحكام المرتبطة بصناديق الاستثمار العقاري، وبما يسمح بمزيد من المرونة في تنفيذ سياساتها الاستثمارية وتيسير مزاولتها لنشاط الاستثمار العقاري، والتغلب على بعض الإشكاليات التي رصدتها الممارسات العملية لتلك النوعية من الصناديق.

بروتوكول تعاون بين الرقابة المالية ومجلس القضاء الأعلى لتعزيز الاستفادة من خبرات شيوخ القضاة

شرعت الهيئة بوضع بروتوكول تعاون بين المجلس الأعلى للقضاء وهيئة الرقابة المالية للاتفاق على عقد عدة لقاءات دورية، وورش عمل متخصصة في الأدوات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة، لمناقشة الاعتبارات الفنية لها، وبما يسهم فى بناء خلفيات اقتصادية تكون حاضرة امام نظر القضاة عند الفصل في المنازعات الخاصة بالأنشطة المالية غير المصرفية، وتعظيم الاستفادة من خبرات شيوخ القضاة في خبراتهم للفصل في المنازعات، على أن يصاحب تلك الفعاليات استعراض كافة المستجدات بمختلف التشريعات المتعلقة بالأنشطة المالية غير المصرفية. متضمنا أيضا التعاون المشترك في إطار عملية التحول الرقمي لكافة الأنشطة والمعاملات الاقتصادية وما يرتبط بها من توافق للتطبيقات والأدوات التكنولوجية الداخلة يوميا في حركة المعاملات مع التشريعات المنظمة للقطاع المالي غير المصرفي مثل السجلات الإلكترونية، والإيداع الإلكتروني، والتوقيع الإلكتروني، والمستند أو المحرر الإلكتروني، والسداد الإلكتروني، وسير الدعوى إلكترونيا مع الجهات ذات الصلة. إلى جانب الحاجة الملحة للاعتماد على التطبيقات والأدوات التكنولوجية لاستمرار النشاط الاقتصادي والتحوط بتطبيق الإجراءات الاحترازية للوقاية من فيروس كورونا.

الرقابة المالية عضوا بمجلس الاستقرار المالي

تم قبول انضمام الهيئة للمجموعة الاستشارية الاقليمية للشرق الأوسط لمجلس الاستقرار المالي Stability Financial Board (FSB) كخطوة نوعية لتعزيز الاستقرار المالي لقطاع الأنشطة المالية غير المصرفية، وبما يمكن الرقيب من مواصلة تنفيذ استراتيجيته الشاملة وبناء نظام مالي مستقر للخدمات المالية غير المصرفية وفقا للخبرة الدولية الفريدة التي يتمتع بها مجلس الاستقرار المالي.



إيضاح

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أهم المؤشرات عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل متناهى الصغر.

البيانات الواردة بهذا التقرير يتم إعدادها فى تاريخ إصداره، وجدير بالذكر أن هذه البيانات قد تكون عرضة للتعديل أو التغيير من وقت لآخر وفقاً لما يرد من الجهات ذات العلاقة، حيث يتم إجراء بعض التسويات والتعديلات والإلغاءات خلال الفترة المعروضة مما قد يؤدي إلى تغيير بعض الأرقام وفقاً لتاريخ الإصدار.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.



Building Bridges not Walls
نبني الجسور لا الحواجز

الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

القرية الذكية

مبني رقم B 136 بالحي المالي الكيلو 28

طريق مصر اسكندرية الصحراوي - الجيزة

فاكس: 35370037

تليفون: 35345350

بريد إلكتروني: info@fra.gov.eg الموقع الإلكتروني: www.fra.gov.eg